جمهورية العراق
المجلس الاعلى للسكان



الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية

٢٠٢٣

كلمة دولة رئيس الوزراء

أطلقت حكومة جمهورية العراق عام ٢٠١٤ الوثيقة الوطنية الاولى للسياسات السكانية لتكون اول وثيقة بعد ٢٠٠٣ لسياسات تمس سكان البلد، وتقدم مبادئ وتوجهات ليسترشد بها في تحقيق توازن سكاني يوفر بيئة مناسبة لضمان عيش كريم لأفراد المجتمع في فئاته العمرية المختلفة. وتم اعتمادها عند صياغة الخطط والاستراتيجيات الوطنية التنموية، غير أن ما مَر به العراق من ظروف صعبة بعد اطلاق تلك الوثيقة مع نزوح الملايين من ابناء شعبنا خلال احتلال التنظيمات الارهابية، وما رافق ذلك من تراجع في الوضع الاقتصادي والمالي للبلد تطلب تحديث الوثيقة الاولى سواء في رؤيتها المستقبلية أو في مبادئها ومحاورها، فضلاً عن ضرورة الاحاطة بالإعلان العالمي لأهداف التنمية المستدامة ٢٠١٥-٢٠٣٠ للسكان.

اليوم يصادق المجلس الاعلى للسكان على " الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية المحدثة ٢٠٢٣" المعدة من قبل اللجنة الوطنية للسياسات السكانية والفريق العامل على تحديثها في وزارة التخطيط. ويشدد على اهمية الالتزام بما ورد فيها كوثيقة وطنية تمس مهام الحكومة وتؤشر الخطوط الاساسية لبناء الخطط الوطنية والاستراتيجيات.

نقدم الشكر والتقدير للجنة الوطنية للسياسات السكانية برئاسة السيد وزير التخطيط ولفريق تحديث الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية. كما نثمن دعم صندوق الامم المتحدة للسكان في العراق في مراحل اعداد هذه الوثيقة.

ومنَ الله التوفيق

محمد شياع السوداني
رئيس مجلس الوزراء
رئيس المجلس الاعلى للسكان
٢٠٢٣

كلمة وزير التخطيط

تبنت الكثير من الدول التوجهات العالمية التي شرعت بصياغة وثائق وطنية لسياساتها السكانية، انطلاقاً من الفهم الواعي لمسؤولياتها في إحداث توازن سكاني قائم على خيارات الناس في تقرير اعداد الولادات في التركيبة الأسرية، مع ضمان تحقق صحة انجابية تكفل خفض معدلات الوفيات، وتضمن صحة الأم فضلاً عما يتبع ذلك من قدرة الدول على تحسين وضع تعليم الاطفال وتنشئتهم من جانب، وضمان العيش المناسب للأفراد الأخرين من جانب أخر. كما ان تحسين نوعية الحياة اقتضى التوسع في سياسات تدعم الشرائح السكانية في الفئات العمرية المختلفة بمنهج تنموي مستدام.

أصدر العراق أول وثيقة وطنية للسياسات السكانية بعد ٢٠٠٣ عام ٢٠١٤، وجرت صياغتها في ضوء تحليل موضوعي قائم على الأدلة لمحاور أساسية في حياة سكان العراق. وقد تضمنت رؤىً مستقبليةً واهدافاً محددةً بالإضافة الى الإجراءات الواجب اعتمادها تحقيقاً لتلك الأهداف.

غير ان ما شهده البلد من أحداث بعد صدور الوثيقة الاولى سواءً في احتلال التنظيمات الارهابية لمساحات واسعة من أرض العراق التي سببت نزوح الملايين من سكانها، والتي مازالت أعداد منها تعيش في ظروف صعبة بعد عمليات التحرير، أو ما نتج عن عمليات التحرير من شهداء وجرحى ومعاقين وايتام وارامل في محافظات العراق كافة. كما ان التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي حصلت على مدى سنوات بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢٢، وما صدر عن المجتمع الدولي من الاعلان العالمي لأهداف التنمية المستدامة ٢٠١٥-٢٠٣٠ والتزامات العراق في بيانه الرسمي المعلن في قمة نيروبي للسكان والتنمية ٢٠١٩ افضت الى ضرورة تحديث الوثيقة الاولى للسياسات السكانية لتراعي كل هذه التحولات والمتغيرات وانعكاساتها.

عمل فريق تحديث الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية وبإشراف اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، على مدى عام كامل على اجراء مراجعة موضوعية ودقيقة لبنود الوثيقة الاولى، وأعاد صياغتها بما يتواءم مع التحولات الجديدة على المستويين الوطني والدولي.

إننا إذ نقدم هذه الوثيقة الوطنية المهمة نأمل أن يعتمد القائمون على صياغة الخطط والاستراتيجيات على ما ورد فيها من مبادئ وتوجهات ضمن محاورها الأحد عشر متطلعين الى تحقيق رؤيتها في" مجتمع مستقر، متوازن سكانياً.. تستثمر فيه الهبة الديموغرافية بما يضمن استدامة العيش الكريم وتحقيق الرفاه" لجزء من الموجهات الاساسية لعملهم.

نقدم شكرنا وتقديرنا للجهود الوطنية الكبيرة التي قَدُمت على طريق صياغة الوثيقة المحدثة للسياسة السكانية نخص بالذكر منهم فريق تحديث الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية واعضاء اللجنة الوطنية للسياسات السكانية كما نود تقديم الشكر الى الجهة الدولية الداعمة لإعداد هذه الوثيقة، صندوق الامم المتحدة للسكان في العراق.

ومنَ الله التوفيق

أ.د. محمد علي تميم
نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير التخطيط
رئيس اللجنة الوطنية للسياسات السكانية

اعضاء لجنة تحديث الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية

- أ.د. خالد بتال النجم / وزير التخطيط السابق / رئيس لجنة تحديث الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية
- د. ماهر حماد جوهان / الوكيل الفني في وزارة التخطيط
- د. ضياء عواد كاظم/ رئيس الجهاز المركزي للإحصاء
- أ.م.د. مها عبد الكريم حمود / مدير عام دائرة التنمية البشرية / وزارة التخطيط
- السيد سمير خضير هادي/ مدير عام الادارة التنفيذية للتعداد في الجهاز المركزي للاحصاء
- د. مهدي محسن العلاق/ مستشار/ صندوق الامم المتحدة للسكان (UNFPA)
- د. عصام طه عثمان / رئيس قسم ديناميكيات السكان / صندوق الامم المتحدة للسكان (UNFPA)
- أ.د. وفاء جعفر المهداوي/ خبير وطني من الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد
- أ.د. عدنان ياسين مصطفى/ خبير وطني من جامعة بغداد
- أ.د. قتيبة نبيل القزاز / خبير وطني من جامعة بغداد/ كلية الادارة والاقتصاد
- أ.د. مناف يوسف حمود/ خبير وطني من جامعة بغداد/ كلية الادارة والاقتصاد
- الانسة عقود حسين سلمان/ خبير وطني
- د. رغد عبد الرضا عباس/ رئيس قسم الصحة الانجابية / وزارة الصحة
- السيدة فوز احمد محمد صالح / مدير الادارة التنفيذية للسياسات السكانية/ وزارة التخطيط
- السيدة بشرى حسين قادر / مدير احصاءات السكان والقوى العاملة/ الجهاز المركزي للإحصاء
- السيدة زينب علي حسين / مدير احصاءات التنمية البشرية/ الجهاز المركزي للإحصاء
- د. امجد حامد جلوب / رئيس ابحاث/ دائرة التنمية البشرية / وزارة التخطيط
- الانسة ديان حميد مجيد / احصائي اقدم / دائرة التنمية البشرية / وزارة التخطيط

اعضاء لجنة صياغة
الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية

- **د. ماهر حماد جوهان** / الوكيل الفني في وزارة التخطيط
- **أ.م.د. مها عبد الكريم حمود** /مدير عام دائرة التنمية البشرية / وزارة التخطيط
- **د. مهدي محسن العلاق**/ مستشار/ صندوق الامم المتحدة للسكان (UNFPA)
- **أ.د. وفاء جعفر المهداوي**/ خبير وطني من الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد
- **الانسة عقود حسين سلمان**/ خبير وطني
- **السيدة فوز احمد محمد صالح**/ مدير الادارة التنفيذية للسياسات السكانية/ وزارة التخطيط
- **د. امجد حامد جلوب**/ رئيس أبحاث/ دائرة التنمية البشرية / وزارة التخطيط
- **الانسة ديان حميد مجيد** / إحصائي أقدم / دائرة التنمية البشرية / وزارة التخطيط



محتويات الوثيقة

العنـــــــــــــــوان	الصفحة
مقـــــــــدمة	٢-١
مراحل إعداد الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية	٣
التحديات الراهنة لأوضاع السكان في العراق	٥-٤
الإطار المؤسسي، مفهوم ومبادئ السياسة السكانية	٧-٦
التوجهات العامة للسياسة السكانية	٨-٧
رؤية وأهداف السياسة السكانية	٩-٨
المحاور والأهداف التفصيلية	١٠
المحور الأول - التعليم والتعلم	١٣-١١
المحور الثاني - الصحة والصحة الانجابية	١٥-١٤
المحور الثالث - الطفولة، حقوق وحماية	١٧-١٦
المحور الرابع - الشباب والتشغيل	٢١-١٨
المحور الخامس - تمكين النساء والحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي	٢٣-٢٢
المحور السادس - الفئات السكانية الهشة	٢٧-٢٤
المحور السابع - السكان والتغيرات المناخية	٢٩-٢٨
المحور الثامن - الهجرة	٣٣-٣٠
المحور التاسع - السكن	٣٤
المحور العاشر - القيم والتماسك المجتمعي	٣٦-٣٥
المحور الحادي عشر- المناصرة والتثقيف السكاني	٣٨-٣٧
الـــــخـــــاتـــــمـــــة	٣٨
اعضاء لجنة تحديث الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية	
اعضاء لجنة صياغة الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية	
مؤشرات الوضع الديموغرافي في العراق وغايات التنمية المستدامة ٢٠٣٠	

مقدمة

بعد مرور عقد من الزمن على إقرار المجلس الاعلى للسكان في جمهورية العراق الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية، ومع أهمية بنود هذه الوثيقة سواءٌ فيما ورد في تحليلها للتحديات الراهنة لأوضاع السكان في العراق أو في صياغتها للإطار المؤسسي والمفاهيمي، وما تبنته عموماً من مبادئ أساسية ومن توجهات عامة لتحقيق رؤية السياسة السكانية واهدافها، وما تضمنته بين ثناياها من محاور اساسية جرى وضعها في ضوء استقراء دقيق لأوضاع السكان في العراق وقدمت كشفاً مركزاً للأهداف الفرعية على مستوى كل محور وما تقتضيه من اجراءات على طريق المضي في تنفيذ تلك السياسة.

كان للأحداث التي مرت بالبلد بعد صدور تلك الوثيقة ومن أهمها احتلال التنظيمات الارهابية لمساحات واسعة من ارض العراق الطاهرة وما تبعته من موجة نزوح كبرى طالت حوالي ١٤٪ من السكان، بما انطوت عليه من ظروف اجتماعية وديموغرافية واقتصادية مؤلمة لا سيما الجوانب النفسية للسكان وما ترتب عليها من آثار سلبية تمس رفاهيتهم وتضعف الأدوار للفرد والأسرة والمجتمع، وما تبع ذلك من معارك التحرير المشرفة ضد الإرهاب وسقوط اعداد كبيرة من الشهداء والجرحى والمعاقين من محافظات العراق كافة الذين هبوا دفاعاً عن النفس والوطن والعالم، وما نتج عن ذلك من ارامل وايتام واثار ذلك كله على عوائلهم اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً. مضافاً إلى ذلك التراجع الاقتصادي الذي نتج عن الانخفاض الكبير في اسواق النفط العالمية وتداعيات جائحة كورونا التي وضعت العراق في ازمة مزدوجة، تركت آثارها على الأوضاع السكانية بشكل خاص. لذا، كان لا بد من مراجعة موضوعية متأنية للوثيقة الوطنية للسياسة السكانية تأخذ بنظر الاعتبار التحديات الكبيرة التي واجهها العراق.

مع ذلك حققت جوانب معينة من الوثيقة تقدماً ملموساً على مدى سنوات تبني الوثيقة، كما عكست ذلك المؤشرات الاحصائية الواردة في ملحقها.

كما ان تبني حكومة جمهورية العراق رسمياً لـ (رؤية العراق للتنمية المستدامة ٢٠٣٠) التي اعدتها وزارة التخطيط يقتضي تكييف السياسات والبرامج المختلفة بما يدعم رؤية العراق تلك، لاسيما وان صدورها جاء متزامناً مع انطلاق الاعلان العالمي الجديد المعروف بأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وما قدمه العراق من جانب آخر من التزامات في بيانه الرسمي المعلن في قمة نيروبي للسكان والتنمية ٢٠١٩.

جرت عملية تحديث الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية من قبل لجنة خاصة مؤلفة لتحديث الوثيقة استجابة للأوضاع السكانية للعراق بعد عام ٢٠١٤ والتطلعات الدولية المشار اليها. وكانت اللجنة الوطنية للسياسات السكانية حريصة على تبني منطلقاتها واهدافها ومحاورها مع الالتفات الى المتغيرات الجديدة والى التحولات الواضحة التي اقتضت اعدادها بما يتناسب وتلك التحولات.

جاءت الوثيقة المحدثة للسياسة السكانية ٢٠٢٣ لتؤكد على المضامين الاساسية في الوثيقة الوطنية واضافة أو تعديل بعض منها بما يعزز من واقعية تلك المضامين، حيث يشهد العقد الجديد ٢٠٢١-٢٠٣٠ قرب دخول العراق مرحلة الهبة الديموغرافية، وهي مرحلة فريدة في تاريخ العراق يواجه فيها فرصة سكانية بارتفاع نسبة السكان في سن العمل وانخفاض معدلات الاعالة، وتتوفر فيها امكانية زيادة مستويات الادخار والاستثمار وتحسين الانتاجية. فأن لم تُغتَنم هذه الفرصة فأن البلد سيواجه صعوبات حقيقية، شأنه في ذلك شأن دول أخرى، بما ستواجه من ارتفاع في معدلات البطالة وتراجع في المستوى المعيشي للسكان عموماً.

تقدم الوثيقة الوطنية المحدثة للسياسة السكانية صياغة معدلة للوثيقة الوطنية مع الحرص على الاحتفاظ بهيكل تلك الوثيقة، من خلال تعديلات واضافات جرت صياغتها في ضوء الاستقراء الواقعي لأوضاع سكان العراق وما جاء في رؤية العراق لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، واتساقاً مع السياسات العامة ذات الصلة، وتأكيداً لاحترام العراق لالتزاماته الوطنية إزاء الاجماع الدولي لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وبيانه الرسمي المعلن في قمة نيروبي للسكان والتنمية الذي أكد على دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة.

مراحل اعداد الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية

١ بعد التغيرات الكبيرة التي اعقبت صدور الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية ٢٠١٤ – المشار اليها انفاً – تم تأليف فريق تحديث الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية برئاسة السيد معالي وزير التخطيط.

٢ عُقد عدد من ورش العمل ذات العلاقة بتحديث الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية من حيث مراجعة المحاور وبدعم من صندوق الامم المتحدة للسكان (UNFPA).

٣ تم تأليف فريق مصغر يتولى مراجعة وصياغة الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية.

٤ عرضت المحاور المحدثة للوثيقة الوطنية للسياسة السكانية على المجلس الاعلى للسكان برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء في الجلسة الثانية لاجتماع المجلس الاعلى للسكان بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٩ وتم إقرارها من قبل المجلس الاعلى للسكان.

٥ عُقد عدد من ورش العمل حول مدى استجابة مسودة الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية للإلتزامات الوطنية والدولية، فضلاً عن مراجعتها النهائية.

٦ تم عرض مسودة الوثيقة على اعضاء اللجنة الوطنية للسياسات السكانية لإبداء ملاحظاتهم عليها للخروج منها بالصيغة النهائية.

٧ تم إقرار مسودة الوثيقة من قبل معالي وزير التخطيط / رئيس اللجنة الوطنية للسياسات السكانية / رئيس فريق تحديث الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية ورفعها الى المجلس الوزاري للتنمية البشرية.

٨ اقر المجلس الوزاري للتنمية البشرية الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية بموجب قراره المرقم (٢٣٠٠٣ ب) وأوصى المجلس الاعلى للسكان بإقرارها.

٩ اقر المجلس الاعلى للسكان الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية في جلسته الثالثة المنعقدة بتأريخ (٢٠٢٣/٢/١٥)

التحديات الراهنة لأوضاع السكان في العراق

في الوقت الذي سعت فيه الخطط والاستراتيجيات التي أُقِرَت في السنوات العشر الماضية الى تحسين اوضاع السكان الصحية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، واجه الانطلاق بالوثيقة الوطنية للسياسة السكانية تحديات كبيرة، كان من أبرزها:

١. استمرار الاثار الاجتماعية المتراكمة نتيجة السياسات القمعية لحقبة النظام الدكتاتوري والتهجير القسري والتغيير الديموغرافي والتمييز والحروب والحصار، وغيرها.
٢. النزوح والتهجير القسري للملايين من سكان المحافظات التي تعرضت لاحتلال التنظيمات الارهابية وما حل بالمحافظات التي تعرضت للاحتلال من تدمير كبير في بناها التحتية ومؤسساتها العامة والخاصة بما في ذلك تدمير عشرات الآلاف من الوحدات السكنية، وما واجهه سكان تلك المحافظات من ظروف صحية واقتصادية واجتماعية وبيئية قاسية.
٣. سقوط اعداد كبيرة من الشهداء والجرحى في معارك التحرير ضد الإرهاب، وما خلفه ذلك من ايتام وارامل ومعاقين في محافظات العراق كافة، وما نتج عن ذلك من ظروف صعبة اجتماعياً واقتصادياً ونفسياً
٤. الضغط الأمني والاقتصادي الذي انتجته حروب التحرير ضد الإرهاب على الانفاق العام والبنى التحتية في محافظات العراق كافة وما نتج عن ذلك من تلكؤ في تنفيذ مشروعات البنى التحية وازدياد البطالة وغيرها.
٥. التراجع الكبير في الوضع الاقتصادي للبلد بعد الانخفاض الكبير في أسعار النفط عالمياً خلال النصف الثاني من العقد الماضي وتباطؤ عجلة البناء والتنمية،
٦. الاضطرابات السياسية التي انتجت مظاهرات وانتخابات مبكرة وعدم إقرار قوانين الموازنة وبقاء الحكومة بصلاحيات محدودة ضمن مدة (تصريف الأمور اليومية)، وما افرزه ذلك من الحاجة الى دراسة واقع وقضايا الشباب وتمكينهم وتوفير فرص عمل لهم وادماجهم واشراكهم في بناء المؤسسات وتعزيز عمليات الاصلاح.
٧. تفشي وباء (كوفيد – ١٩) وتداعياته الوخيمة في المجالات الصحية والاقتصادية التي طالت اغلب السكان، وما تركته من أثر على الصحة العامة والصحة الانجابية بشكل خاص.
٨. التغيرات المناخية والجفاف والتصحر وتأثيراتها على الأمن الإنساني.

لذا كان لا بد من وضع واعتماد سياسة سكانية لتدارك الآثار الناجمة عن تلك التحديات

١. ضعف سياسات إدماج قضايا السكان عموماً، ومن منظور النوع الاجتماعي بشكل خاص، في الخطط الوطنية والاستراتيجيات القطاعية، وما ترتب على ذلك من تخطيط إنمائي غير مستجيب لتوطين المتغيرات الديموغرافية في عملية التنمية.

٢. ضعف إدماج القضايا السكانية التي تخص الشباب والمراهقين بالمقررات المدرسية.

٣. معدلات عالية للنمو السكاني والخصوبة، وعدم إدراك أهمية مراعاة الفترة المناسبة بين الولادات في حماية اوضاع الأسرة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وتحسين الاوضاع الصحية للأمهات والاطفال.

٤. وجود بعض القيم والتقاليد المشجعة للزواج دون السن القانونية بما ترتب عليه من تاثيرات سلبية عديدة على صحة الام وصحة الابناء وتربيتهم من جانب، وتماسك الاسرة اجتماعياً واقتصادياً من جانب اخر.

٥. الحراك السكاني غير المدروس الذي أدى الى اختلالات في التوزيع الجغرافي للسكان، وتوسع في احزمة المدن الفقيرة (العشوائيات)، وفي الكثافة السكانية والضغط على البنى التحتية الصحية والتعليمية والخدمية والتنموية، وفي تدهور البيئة في الحضر عامة.

٦. الهجرة المستمرة للكفاءات الوطنية الى الخارج منذ عدة عقود، وبالأخص هجرة الكفاءات العاملة في القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم والبحث العلمي، مما كان لها تداعيات سلبية عدّة على اداء هذه القطاعات.

٧. لايزال البعد البيئي غائباً مما أسهم في استمرار انخفاض الوعي البيئي بين السكان لا سيما مع انحسار المساحات الخضراء في المدن وزيادة نسب التلوث وما يترتب عليه من تأثيرات صحية ونفسية واجتماعية.

٨. محدودية الدراسات والبحوث السكانية في لفت الانتباه الى الظواهر الديموغرافية وآثارها في التنمية.

٩. تداعيات التحولات التكنولوجية ودورها في زيادة التفكك الاسري، والعزلة النفسية والاجتماعية بين افراد الاسرة، وإضعاف قيم التواصل الاسري.

١٠. الجوائح والاوبئة وتأثيراتها على الامن الصحي.

الإطار المؤسسي، مفهوم ومبادئ السياسة السكانية

الإطار المؤسسي

١. ضمن الاهتمامات بالقضايا السكانية وارتباط هذه الأخيرة بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تم العمل على تحديد الإطار المؤسسي الذي يهدف إلى وضع وتنسيق وتنفيذ السياسة السكانية في العراق من خلال تفعيل مهام اللجنة الوطنية للسياسات السكانية والمجلس الأعلى للسكان والإدارة التنفيذية للسياسات السكانية التي تم دمجها مع دائرة التنمية البشرية نظراً لارتباط مهام عمل الادارة التنفيذية مع مهام عمل الدائرة بشكل تكاملي والتي ستتولى اعداد السياسات التنفيذية وتطبيقها بالتعاون مع الوزارات والحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية المعنية بالقضايا السكانية في ضوء التدخلات التي تتضمنها الوثيقة الوطنية المحدثة.

٢. تهدف وثيقة السياسة السكانية المحدثة الى تأكيد التوجهات العامة بالنسبة للقضايا السكانية حيث تُعَد بمثابة المرجع الرسمي لتوجهات السياسة السكانية في العراق، مسترشدة ببنود المؤتمرات الدولية للسكان وتوصياتها.

مفهوم السياسات السكانية

تعرَّف السياسة السكانية بمفهومها الواسع بأنها مجموعة من الإجراءات المباشرة وغير المباشرة التي تتبناها الدولة وتنفذها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وتهدف بمجملها إلى تحقيق الترابط بين المتغيرات الديموغرافية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار التنمية المستدامة وبما يؤدي إلى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للإنسان.

مبادئ السياسة السكانية في العراق

تُبنى السياسة السكانية على المبادئ الأساسية الآتية:

١. احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما في ذلك الحق في الحياة والصحة والتعليم والكرامة الانسانية والعدالة الاجتماعية والمساواة، والتحرر من التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين، والايمان بمبدأ تكافؤ الفرص لجميع الافراد والجماعات، وفقاً لما نص عليه دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.

٢. الاسرة هي الوحدة الاساسية للمجتمع، وان المجتمع هو الحاضن الاساس لبناء الدولة.

٣. التماسك المجتمعي وتنمية العلاقات الاجتماعية لخلق حالة إيجابية في المجتمع، وترسيخ القيم والأخلاقيات التي تدعم التماسك بين أفراد المجتمع كافة.

٤. السلم المجتمعي لتعزيز مفهوم الأمن الإنساني.

٥. العدالة والإنصاف بين جميع أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات

٦. الشمول وعدم الإقصاء والتهميش في استهداف الفئات السكانية كافة.

٧. الشراكة الواسعة والمتنوعة المعززة لأهداف السياسة السكانية.

٨. توفير مساحة واسعة من البيانات الاحصائية السكانية التي تساهم في تعزيز التخطيط السكاني في العراق.

التوجهات العامة للسياسة السكانية في العراق

١. تعزيز مفهوم الأمن الإنساني والاستجابة للمتغيرات السريعة والطارئة مثل الكوارث والنزوح والتهجير القسري والتغيرات المناخية وايجاد الحلول المناسبة لها.

٢. تعزيز وتوسيع برامج الصحة والحقوق الانجابية وفقاً للقانون، مع التركيز على البرامج التي تستجيب للحاجات غير الملباة في مجال تنظيم الاسرة. ويشمل هذا التوجه الابعاد التوعوية والاعلامية وتوفير الخدمات عالية الجودة مع استهداف الفئات الاكثر احتياجاً من سكان المناطق الريفية ومناطق الاكتظاظ السكاني واحزمة الفقر في المدن بشكل خاص.

٣. ايلاء الشباب – فتيات وفتيان – الاولوية في البرامج التعليمية التوعوية وتعزيز معارفهم ومهاراتهم بمختلف الابعاد السكانية بما في ذلك القيم والمعارف التي تضمن سلوكيات صحية في مجال الزواج والانجاب وصحة الاسرة وتماسكها.

٤. تمكين المرأة وتفعيل مشاركتها، ويشمل ذلك مواجهة ثقافة التمييز حسب الجنس وتعزيز حقوقها بالتشريعات والقوانين وتمكينها من فرص العمل والمشاركة ودعم برامج محو الامية بين النساء وتعميم التعليم والزاميته للفتاة ومنع الزواج دون السن القانوني.

٥. ادامة التواصل مع الجاليات العراقية بالمهجر وتفعيل مساهمتهم وادماجهم في جهود التنمية الوطنية.

٦. ادماج الابعاد السكانية في مفاصل التخطيط كافة وتوجيه الموارد المالية بما يعزز من تبني موازنات سنوية مناصرة لتلك الأبعاد واعتماد التداخل القطاعي بما يضمن مشاركة القطاعات ذات العلاقة في إطار شراكة واسعة تشمل القطاع الحكومي والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

٧. تعزيز كفاءة الانفاق العام بما يضمن الكفاية والعدالة.

٨. منع العنف بكافة اشكاله القائم على أساس النوع الاجتماعي، وفقاً للقانون.

٩. ضمان مراعاة بنود الوثيقة عند إعداد أو تعديل القوانين ذات الصلة بمحاور الوثيقة.

رؤية وأهداف السياسة السكانية:

الرؤيــة:

"مجتمع مستقر، متوازن سكانياً.. تستثمر فيه الهبة الديموغرافية بما يضمن استدامة العيش الكريم وتحقيق الرفاه"

الأهداف:

يقوم الهدف العام للسياسة السكانية في العراق على تحقيق "الاستدامة في العيش الكريم" لسكان العراق، تأكيداً لما ورد في دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، بما يفضي الى: سكان أصحاء متعلمين مندمجين اجتماعيا واقتصادياً وسياسياً، ماهرين وذوي قدرات بشرية ومعرفية عالية، يرافق ذلك معدلات إعالة (عمرية واقتصادية) منخفضة تسمح لهم بتحسين نوعية حياتهم وحياة أسرهم استثماراً للفرصة السكانية القادمة، ويرتبط تحقيق الهدف العام بإنجاز هدفين اساسيين هما:

أ- هدف استراتيجي بعيد الأمد

إحداث تغييرات كمية ونوعية في حياة السكان لبلوغ التنمية المستدامة وفقاً لرؤية العراق ٢٠٣٠، وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، والى بلوغ معدلات نمو تتوافق مع متطلبات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية مع الحفاظ على تركيب عمري متوازن وتحقيق تقدم في خصائص السكان وفي استقرارهم ورفاهيتهم.

ب- هدف استراتيجي قصير الأمد

إحداث إنخفاض مهم وسريع في معدلات وفيات الامهات والاطفال الرضع والاطفال دون الخامسة من العمر وتحسين أنماط الخصوبة والنمو السكاني وتعزيز متطلبات السكان في التعليم والصحة بما يحسّن من اوضاع الاسرة الاقتصادية والاجتماعية ويحقق تقدماً مهماً في تمكين المرأة والشباب وتلبية حاجاتهم بما يضمن التوظيف الجيد للهبة الديموغرافية المتوقع وصول التركيب العمري للسكان في العراق اليها خلال الفترة القادمة حين يقترب عدد السكان في سن العمل من ٦٠٪ من مجموع السكان، وتنخفض لأول مرة في تاريخه معدلات الإعالة وأعبائها.



المحاور والأهداف التفصيلية

جرى اعتماد المحاور الأساسية التي تتبنى أهداف ورؤية ومبادئ السياسة السكانية في ضوء الأولويات والالتزامات الوطنية والتوجهات الإقليمية والدولية بما يعزز من تحقيق تنمية سكانية مستدامة تستجيب لرؤية العراق ٢٠٣٠.



المحور الأول
التعليم والتعلم

المحور الأول – التعليم والتعلم

إن استقراء واقع التعليم اليوم يشير إلى اختلالات قد ألمَّت بمفاصله المختلفة، ويؤشر قصور النظام التعليمي ذاته عن تحقيق غاياته، فبعد عقود من الاضطهاد والقمع والكوارث والتحديات الامنية التي واجهها العراق وموجات النزوح والتهجير القسري للملايين من السكان والآثار السلبية التي خلفها انتشار جائحة كورونا على النظام التعليمي، على الرغم من الأثر الإيجابي الذي ساهم نحو التحول في التعليم الرقمي، فهو لا يزال يعاني من تشوهات واضحة.

بلغت نسبة الأمية ١٥٪ من السكان بعمر ١٠ سنوات فأكثر، وبلغت نسبة الحاصلين على التعليم الابتدائي بعمر ١٠ سنوات فأكثر ٣١٪ فقط للإناث و ٣٣،٦٪ للذكور فيما حصل ثلث السكان تقريباً على التعليم المتوسط، وبينما حصل ١٩٪ فقط على تعليم وتأهيلٍ علمي من الإعدادية فما فوق. وهذه النسب تتفاوت وفقاً للنوع والبيئة، فقد بلغت نسبة الأمية بين الاناث بعمر١٠ سنوات فأكثر ما يزيد عن ضعف مثيلتها بين الذكور ٢٠٪ و١٠٪على التوالي. كما ان التفاوت كبير بين الريف والحضر حيث بلغت نسبة الامية فيهما على التوالي ٢١٪، و ١٣٪، وسجلت في بغداد أدنى نسبة ١٠٪، تليها محافظات إقليم كردستان بنسبة ١٥٪ وهذا الارتفاع في نسبة الأمية في كردستان تعكسه الظروف التي مر بها الإقليم في الماضي، ثم بقية المحافظات بنسبة ١٩٪

في ظل النمو السكاني المرتفع وقصور الإمكانات المادية والبشرية والتقنية، بدأ الجانب الكمي للتعليم يتقدم على حساب تطوره النوعي وتزداد الاختلالات شدة بسبب التفاوت في توزيع الخدمة التعليمية بين الحضر والريف، وبين الإناث والذكور.ويعزى عدم تحقق تقدم ملموس في قطاع التعليم لاسيما في تدني نسبة الالتحاق بالتعليم المبكر الى عوامل عدة منها عامل تدني الإنفاق العام عليه. كما تعكس مؤشرات تدني المستوى التعليمي بين الاناث سلبية بعض الأنماط الاجتماعية والثقافية المتعلقة بمكانة وأدوار الفتاة والمرأة، وظاهرة الزواج المبكر للفتيات التي ارتفعت من ٢٢٪ الى ٢٥,٥٪ خلال المدة (٢٠١١-٢٠٢١) خلافاً لما كان متوقعاً من انخفاض النسبة، كما ان لتدني مستوى التعليم علاقة بالتوزيع غير المتوازن للخدمات. فضلاً عن اهمية الاهتمام بنهج التعلم مدى الحياة والتركيز على التعليم والتدريب التقني والمهني وتطوير المهارات، خاصة المهارات الرقمية والقابلة للانتقال التي تضمن الانتقال الى سوق العمل بشكل أسرع وبالتالي تخفيض نسب البطالة.

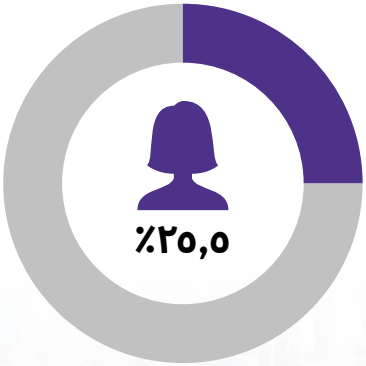

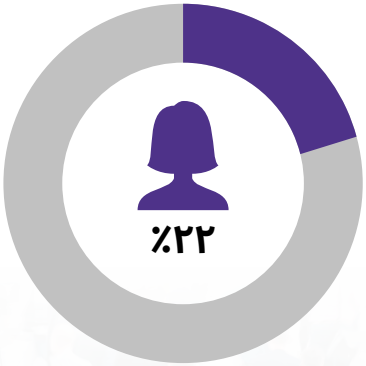

٢٠٢١ الزواج المبكر ٢٠١١

الأهداف

١. رفع معدلات الالتحاق في مرحلة ما قبل الابتدائية لدعم تنمية الطفولة المبكرة وحسب ما تم اقراره في استراتيجية الطفولة المبكرة.

٢. التطبيق الكامل لإلزامية التعليم الابتدائي والمتوسط وتحقيق الالتحاق الكامل لكلا الجنسين.

٣. توفير بيئة تربوية وتعليمية مناسبة ومتطورة لضمان وصول شامل للمستفيدين كافة، خاصة في المحافظات الأكثر فقراً، والمناطق الريفية والنائية.

٤. تحقيق المواءمة والتناغم بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

٥. تقلص كبير في أعداد المتسربين في الدراستين المتوسطة والإعدادية وفي التعليم العالي لاسيما التعليم المهني.

٦. ضمان استدامة التعلم مدى الحياة وتوفير التعليم المهني.

الاجراءات

١. ضمان الالتزام بقانون التعليم الالزامي وتبني تشريع مناصر لمبدأ الزامية التعليم لمرحلة التعليم المتوسط.

٢. إحكام التنسيق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل لتلافي مشاكل البطالة من خلال توفير مسوحات حقيقية تعكس حاجة سوق العمل وربطها بمخرجات التعليم كماً ونوعاً.

٣. توسيع التعليم المهني وتشجيع التوجهات نحوه من خلال الامتيازات والحوافز.

٤. تطوير المناهج الدراسية بما يؤمن الارتقاء بنوعية التعليم ومواكبة التوجهات العالمية في ميدان التعليم الرقمي.

٥. اعتماد برامج "التعلم مدى الحياة" وتدريب مهني للشباب النشطين اقتصادياً لمن هم في التعليم أو خارجه.

٦. ايجاد اليات متابعة للمتسربين وتوفير الدعم المشروط.

المحور الثاني
الصحة والصحة الإنجابية

المحور الثاني – الصحة والصحة الإنجابية

على الرغم من أن معدل النمو السكاني في العراق شهد انخفاضاً بسيطاً لأول مرة منذ عقد الى دون ٣٪ سنوياً مسجلاً نسبة ٢,٥٣٪ عام ٢٠٢١، الا أنه ما زال مرتفعاً مقارنة بالمعدل العالمي البالغ ١,١٪. ويعد ارتفاع معدل الخصوبة الكلية في العراق السبب الرئيس لارتفاع معدل النمو السنوي للسكان. ومع ان هذا المعدل شهد هو الآخر حالياً انخفاضاً نسبياً مسجلاً ٣,٣ مولوداً حياً لكل امرأة بانخفاض مولود واحد خلال عشر سنين، لكنه يزيد عن المعدل العالمي البالغ ٢,٤ مولوداً، كما يعد مرتفعاً مقارنة بدول الجوار التي يتراوح معدل الخصوبة فيها بين ٢,٠ و٢,٦ مولوداً لكل امرأة.

هناك اسباب عدة تفسر استمرار ارتفاع معدلات الخصوبة والبطء في انخفاضها منها انخفاض سن الزواج لدى النساء والرجال، وعدم مراعاة التباعد بين الولادات، وارتفاع نسبة الحاجات غير الملباة من وسائل تنظيم الاسرة وانخفاض مستوى تعليم المرأة وضعف مساهمتها في سوق العمل.

شهد معدل توقع الحياة في العراق تحسناً واضح بلغ ٧١,٥ سنة لعام ٢٠٢٠ مرتفعاً بحوالي سنتين عن عام ٢٠١١، لكنه ما زال يقل عن معدل توقع الحياة عند الولادة العالمي البالغ ٧٣ سنة ولدول الجوار، وعن المعدل المسجل للدول المتقدمة البالغ ٨٠ سنة.

في إطار متابعة معدلات وفيات الاطفال والامهات شهدت هذه المعدلات انخفاضاً مقبولاً مقارنة بعقدي الثمانينات والتسعينات، حيث يقدر معدل وفيات الاطفال الرضع بـ ١٨,٥ وفاة لكل ألف ولادة حية ويقدر معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة من العمر بـ ٢٣,٦ ، وفاة لكل ألف ولادة عام ٢٠٢٠ لكن هذه المعدلات ما تزال مرتفعة نسبياً.

إن احداث تحسن نوعي وكمي في مظاهر الصحة العامة بما يقتضي من رعاية وتوعية صحية لفئات السكان المختلفة من خلال التركيز على برامج الرعاية الصحية الأولية والتحصين ضد الأمراض والتحسب المستمر للأمراض والأوبئة وتحسين نوعية الحياة الاسرية لا سيما في تعزيز الاوضاع الصحية للأم ولأفراد الاسرة وخفض معدلات وفيات الاطفال الرضع والاطفال دون الخامسة من العمر كل ذلك يعد ركيزة اساسية من ركائز بناء سياسة سكانية واعدة.

الأهداف

١. رعاية تكفل تحسن الوضع الصحي للسكان بما في ذلك الجانب النفسي وتطيل آماد أعمارهم.

٢. الاهتمام بالصحة الإنجابية لتقليل مخاطر وفيات الأمهات والأطفال.

الاجراءات

١. توفير خدمات الرعاية الصحية المتكاملة للسكان وتوفير المستلزمات الطبية وتنمية قدرات العاملين في المؤسسات الصحية.

٢. الاهتمام بتبني البرنامج الخاص بالصحة المدرسية والخطة الاستراتيجية للصحة المدرسية متعددة القطاعات لضمان توفير الرعاية الصحية للطلاب والمعلمين.

٣. إدراج التثقيف حول قضايا الصحة والصحة الانجابية في المناهج التربوية.

٤. توفير الخدمات في مختلف مجالات الصحة الإنجابية للشباب والنساء في عمر الانجاب بما في ذلك الأمومة الآمنة وتنظيم الأسرة.

٥. ضمان جودة الخدمات المقدمة لحديثي الولادة والأطفال الرضع من خلال إنشاء وتطوير المؤسسات الصحية المعنية بصحة الطفل ورفع الوعي الصحي المجتمعي حول أهمية مراجعة هذه المؤسسات.

٦. توفير خدمات معالجة العقم وتسهيل الوصول الى هذه الخدمات والحصول عليها بتكاليف مخفضة مع مراعاة الأولويات المناطقية والاجتماعية.

٧. ضمان توفير واستدامة خدمات تحصين الصحة الإنجابية المستدامة خلال الأزمات والطوارئ.

٨. تكثيف حملات المناصرة والتوعية بأبعاد الصحة الانجابية وبفوائد ارشاد السلوك الانجابي على صحة ورفاه الاسرة وتنمية المجتمع، وتوظيف واسع لوسائل الاتصال والاعلام لنشر المعرفة الصحية بأبعاد الصحة والحقوق الانجابية على اوسع نطاق خاصة بين سكان الارياف والأحياء الفقيرة.

٩. استكمال تطبيق قانون الضمان الصحي.

١٠. ادماج مكونات الصحة الانجابية في نظام الرعاية الصحية الاولية.

١١. توفير فرص التدريب والتأهيل اللازمة لمقدمي خدمات الصحة الانجابية بما يعزز كفاءاتهم ومهاراتهم ويحسن اداءهم.

١٢. ضمان كفاية عدد أطباء اختصاص طب الاسرة والصحة الإنجابية والشيخوخة وتمكينهم.

١٣. ضمان توفر بيئة صحية (ماء صالح للشرب وخدمات الصرف الصحي والنظافة العامة).



المحور الثالث
الطفولة، حقوق وحماية

المحور الثالث – الطفولة, حقوق وحماية

يعد سكان العراق مجتمعاً فتياً تتسع فيه قاعدته السكانية وتشكل فئات الطفولة دون سن الثامنة عشرة حوالي ٤٧٪ لعام ٢٠٢١ من سكان العراق. وإذا كانت الفئات العمرية الأخرى تتيح تأجيل بعض من عناصر تنميتها، الا ان تنمية أي عنصر من عناصر تنمية الأطفال لا يتحمل التأجيل. وتشكل ظاهرة وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة معياراً مهماً لتقييم الوضع الصحي في أي بلد والتي ما تزال مرتفعة وتقدر نسبتها على التوالي ١٨٪ و٢٢٪ لعام ٢٠٢١، كما ان معدل التحاق الأطفال بمراحل التعليم الابتدائي ٨٩ والمتوسط ٦٠ والاعدادي ٣٨ يشكل الأساس في تقييم الوضع التعليمي لأي بلد والذي يعد ايضاً منخفضاً مقارنة بدول المنطقة. اذ ان الصحة والتعليم يعدان العنصرين الأساسيين من العناصر الثلاثة الرئيسة لقضايا التنمية البشرية على المستوى الدولي. ينبغي أن يتمتع الطفل بطفولته وأن تصان حقوقه، ليس في التعليم والصحة فحسب، بل في حمايته من العنف الذي يواجهه بعض الأطفال سواء من ذويه او من المؤسسة التعليمية او من المجتمع. ان أطفال العراق شأنهم في ذلك شأن الأطفال في الدول الأخرى ينبغي ان يعيشوا طفولتهم وأن يتمتعوا بأجواء اللعب والتعليم بدلاً من سوقهم للعمل في ميادين تخدش من حقهم وتعمق من مستويات الحرمان لا سيما للشرائح الفقيرة. وعلى الرغم من ان نسبة عمالة الأطفال تعد منخفضة تقدر بـ ٧٪، إلا أن هذا يعني أن ١,١ مليون طفل محروم من حقوقه. كما وشخصت دراسات مختلفة ان هناك تمييزاً بين الذكور والاناث من الأطفال في الجوانب التعليمية والترفيهية لا سيما في المناطق الريفية، وتعد حمايتهم مسؤولية تتحملها الدولة والمجتمع على حد سواء.

الأهداف

١. ضمان تمتع الأطفال بحقوقهم في المجتمع وإشاعة أجواء طفولة آمنة وسعيدة.

٢. إيقاف ظاهرة عمالة الأطفال، لا سيما اسوأ اشكالها.

٣. تحقيق وعي مجتمعي موجه للأطفال بشأن مخاطر التدخين وتعاطي المخدرات والاستخدام السيء لوسائل التواصل الاجتماعي والتنمر والالعاب المحرضة على العنف، والتوعية حول مناهضة العنف ضدهم.

الاجراءات

١. ربط برامج الحماية الاجتماعية للأسر المشمولة بما يضمن حقوق الطفل في الصحة والتعليم.

٢. تنفيذ الإجراءات القانونية التي تحد من تشغيل الاطفال واسوأ اشكال عمالة الاطفال.

٣. تنظيم حملات ترويج وتوعية كافية لحث الاسر على أساليب التربية المبنية على القيم الثقافية للمجتمع التي تهدف إلى المعافاة النفسية للطفل وأخرى موجهة من قبل ادارات المدارس والمؤسسات التعليمية، لاسيما حول مواضيع مخاطر التدخين وتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية والاستخدام السيء لوسائل التواصل الاجتماعي والالعاب المحرضة على العنف.

٤. حشد التمويل لتنمية الطفولة من خلال مناصرة الموازنة المستجيبة للطفل.

المحور الرابع
الشباب والتشغيل

المحور الرابع – الشباب والتشغيل

تكمن اهمية ادماج قضايا الشباب وايلائهم الاولوية في التخطيط والسياسات التنموية بشكل عام والسكانية بشكل خاص في حجمهم الديموغرافي المتزايد عبر الزمن، وفي كونهم الفئة الاكثر حيوية وقدرة على المشاركة الفاعلة في التنمية، ولأن الاستثمار في هذه الفئة السكانية هو استثمار في الحاضر والمستقبل.



يعد المجتمع العراقي من أكثر المجتمعات فتوةً، اذ يشكل السكان دون سن الخامسة عشر أكثر من ٣٧٪ من مجموع السكان، وتبلغ نسبة الشباب للفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة لعام ٢٠٢١ حوالي ٢٨٪ من السكان، وان غالبية السكان دون سن التاسعة والعشرين، حيث يشكلون حوالي ٦٥٪ لعام ٢٠٢١. نتيجة لذلك سوف تتغير التركيبة العمرية لسكان العراق بمعدل ابطئ مما هو عليه الحال في بلدان المنطقة العربية لعوامل تتعلق بالانخفاض البطيء في معدلات الخصوبة والارتفاع الملحوظ في معدل توقع الحياة عند الولادة المرتبط بمعدلات وفيات الاطفال بشكل خاص والتي مازالت مرتفعة.

إن الاستثمار في تعليم وصحة الشباب يساهم بشكل جيد في اعداد المجتمع لمرحلة النافذة الديموغرافية التي تعد فرصة مهمة لإحداث نقلة تنموية مع بلوغ نسبة الشباب والسكان في سن العمل أعلاها، مما يؤدي الى تراجع معدل الاعالة الى أدنى مستوياته ويمكّن قوة العمل من رفع انتاجيتها ومشاركتها في بناء المجتمع ويوسع بالتالي من فرص الادخار والاستثمار بما يعزز النمو الاقتصادي وفرص التنمية المستدامة.



ان اقتراب سكان العراق من مرحلة الهبة الديموغرافية، والذي يقف على اعتابها حيث تشكل نسبة السكان في سن العمل ٥٩٪ من مجموع السكان، ترجح دخول العراق في هذه المرحلة قبل نهاية العقد الحالي، وتنذر بمواجهة تحدٍ كبير. ففي الوقت الذي تستبشر دول بتحقق هذه الفرصة الفريدة التي تزيد قُدراتها في مجالات الادخار والاستثمار وارتفاع معدلات الانتاجية على المستوى الكمي، وتنحسر أعباء الاعالة الاقتصادية الى ادنى حدودها لتمنح شعوبها فرصة حقيقية لتحسين اوضاعها المعيشية والتنموية في مجالاتها المختلفة، فأن ناقوس الخطر قد يداهم دولاً اخرى (ومنها العراق) ان عجزت عن استثمار هذه الفرصة في عدم قدرتها على التشغيل الفعال والمنتج للسكان في سن العمل، مما يزيد من معدلات البطالة ويعطل من طاقات شعوبها، الفئات الشابة منها بنحو خاص، وبذلك تضيف شرائح واسعة من السكان في سن العمل اعباء جديدة على المشتغلين فتزداد معدلات الاعالة الاقتصادية بشكل كبير وتتراجع معدلات النمو الاقتصادي فتنعكس الهبة المفترضة لتصبح نقمة تسحب معها مظاهر التخلف والحرمان.

لذا، فأن بلوغ هذه المرحلة من التحول الديموغرافي لن يأتي تلقائياً إنما يحتاج إلى تدخلات موجهة نحوها في سياق السياسات الاجتماعية والاقتصادية الكلية والقطاعية، تستوجب بالتالي ابتكار سياسات للإسراع بالتحول الديموغرافي لبلوغ النافذة الديموغرافية، التي من أبرز عناصرها تمكين الشباب تعليمياً ومهنياً وصحياً بما في ذلك تمكينه من الوعي بأبعاد الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة وتحمل مسؤولياتها وواجباتها. ان الاحاطة بالظروف التي يعيشها الشباب والشابات في العراق وإدراك التحديات والمخاطر التي يواجهونها في جوانب صحتهم، بما في ذلك التوعية بالمخاطر المتعلقة بانتشار ظاهرة تعاطي المخدرات، أو بضمان الرعاية اللازمة لتجنيب الشباب والشابات مظاهر الإقصاء والعنف المجتمعي، أو بتبني بيئة تمكينيه لتوليد فرص العمل اللائق على نطاق واسع، كلها عوامل اساسية لتحسين اوضاع الشباب والشابات اذ ما زالت معدلات بطالة الشباب مرتفعة تصل الى ضعف معدلات البطالة العامة في العراق.

الأهداف

١. تمكين الشباب وتحسين مهاراتهم الاساسية والرقمية والقابلة للانتقال وتوسيع فرص الوصول الى ريادة الاعمال.

٢. خفض نسبة البطالة بين الشباب، وضمان الحصول على فرص العمل اللائق، وتنظيم دخول العمالة الوافدة.

٣. اعداد القيادات الشبابية القادرة على تحمل المسؤولية، وتوسيع مشاركة الشباب في الشأن العام والشأن السياسي وفي صياغة السياسات والبرامج التي تستهدفهم.

٤. تعزيز المواطنة والانتماء لدى الشباب.

٥. توسيع مشاركة منظمات المجتمع المدني الشبابية والهادفة لحل قضايا الشباب في التخطيط بما في ذلك الاعمال التطوعية.

٦. تحقيق وعي مناسب حول الأخطار الصحية والاجتماعية للسلوكيات الضارة ومنها تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية والإدمان عليها.

٧. التوعية بشأن التهديدات الاجتماعية المستهدفة لفئة المراهقين والشباب بما في ذلك ما يشمل الترويج لقيم وأنماط لا تتوافق مع ثوابت المجتمع.

الاجراءات

١. تكثيف فرص التدريب والتأهيل التقني والمهني للشباب بما يعزز من فرصهم في التشغيل، وتشجيع مشاركة الشباب ومبادراتهم ذات العلاقة بالعمل.

٢. حرية التعبير عن الرأي وتعزيز قيم المواطنة والمشاركة الايجابية في المجتمع والحد من الانحرافات السلوكية في المجتمع.

٣. تقديم برامج اعداد القيادات الشابة ودعم حملات مناصرة وتأييد لتعزيز دور الشباب في اتخاذ القرار والمشاركة في العملية السياسية.

٤. ضمان حق الفتية والشباب في الحصول على المعلومات الخاصة بأبعاد الصحة الانجابية وبالأمراض المنقولة جنسيا باعتبارهم أكثر الفئات تعرضاً لهذه المخاطر وتوفيرالخدمات الخاصة بنقص المناعة البشرية (الايدز) وضمان جودتها.

٥. تقديم الدعم للمؤسسات والمراكز والمنتديات الشبابية وتمكينها من المشاركة في صياغة وتنفيذ السياسات التي تخصهم.

٦. انشاء شبكة لمنظمات المجتمع المدني الشبابية الداعمة للقضايا السكانية تتعاون مع الجهات الحكومية في صياغة البرامج والمشروعات السكانية وفي تنفيذها.

٧. تنفيذ فعاليات مجتمعية في مراكز الشباب حول مفاهيم الصحة النفسية والإضرار التنفسية لتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية.

٨. تنفيذ برامج تدريبية تستهدف الشباب وتنتهج الاستمرارية لغرض تمكينهم من أساليب مواجهة المشكلات الاجتماعية وكيفية تجنبها او التخفيف من تداعياتها.



المحور الخامس

تمكين النساء والحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي

المحور الخامس - تمكين النساء والحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي

يؤكد واقع حقوق المرأة العراقية وآليات تمكينها بان حزمة تحديات لعبت دوراً في الحد من مشاركتها الاقتصادية وتمثيلها السياسي والتحاقها في مراحل التعليم المختلفة وحصولها على الخدمات الصحية. وعلى الرغم من الحصاد الايجابي النسبي في الحقوق وتحقيق بعض الانجازات في العقد الاخير، اذ ان الفجوة ما تزال كبيرة بين الذكور والاناث في معدلات النشاط الاقتصادي التي تتراجع الى مستويات متدنية لا تزيد عن ٢٥٪ في افضل حالاتها في الفئات العمرية المتعاقبة للمرأة مقارنة بثلاث امثالها لدى الرجال والمرتبطة الى حد كبير بالتوظيف الحكومي مع انخفاض كبير في نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في القطاع الخاص المنظم واتساع مشاركتها في القطاع الخاص غير المنظم حيث بلغت نسبة النساء خارج قوة العمل ٧٣,٤٪ مقابل ٢٦,٣٪ للرجال. كما ان نسبة النساء في المراكز القيادية العليا في الدولة ما تزال متدنية، حيث ان هناك ١٧,٥٪ من النساء يشغلن مناصب ادارية، مقابل ٨٢,٥٪ من الرجال، و١٤,٥ ٪ من النساء يعملن بصفة مديرة ادارية وتجارية مقابل ٨٥,٥٪ من الرجال.

ما زالت المرأة تعاني من حالات التمييز والعنف بأشكاله المختلفة سواء من الزوج بنسبة ٢٩٪ أو من افراد العائلة بنسبة ١٤٪ أو من المحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه بنسبة ٦٪ لعام ٢٠٢١.

الأهداف

١. توليد بيئة تمكينية معززة لحقوق المرأة وزيادة مشاركتها في اتخاذ القرارات داخل الاسرة وخارجها.
٢. رفع معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة لا سيما في القطاع الخاص المنظم والمحمي.
٣. ضمان تكافؤ الفرص لمشاركة المرأة في السلطة التنفيذية بزيادة نسبة المناصب القيادية للمرأة في القطاعين العام والخاص.
٤. ضمان الحماية والوقاية للمرأة لتقليل معدلات العنف التي ترتكب ضد النساء والفتيات بكافة اشكاله.
٥. تأمين أوضاع النساء والفتيات من ذوات الإعاقة.

الاجراءات

١. ضمان التنفيذ الفاعل للسياسات واصدار تشريعات تهدف الى حماية حقوق المرأة وحقوق الفتيات وتعزيز مكانة وأدوار المرأة، بما في ذلك تبوؤها المراكز القيادية في الدولة.

٢. تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة في النشاط الاقتصادي بما يستجيب لأولوياتها الوطنية من خلال تبني موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي والشمول المالي لضمان وصولها للموارد المالية.

٣. نشر المعرفة والوعي الهادف في المجتمع ازاء المرأة وحقوقها بما في ذلك حقوقها الانجابية وفي الاختيار الحر والمسؤول للزواج والانجاب وفي التمتع بالمعرفة وخدمات الصحة والصحة الانجابية.

٤. تمكين المرأة نفسياً واجتماعياً في مواجهة المشكلات الاسرية والاجتماعية، واتخاذ تدابير فعالة لمواجهة العنف ضد المرأة وضمان حمايتها بما في ذلك من خلال تفعيل دور الشرطة المجتمعية ومتابعة تنفيذ قانون حماية الناجيات وإقرار قانون لمناهضة العنف الاسري، وتوفير مراكز الايواء عند الضرورة، فضلاً عن تكثيف حملات التوعية بحقوق الاناث.

٥. تبني برامج لتمكين النساء والفتيات من ذوات الإعاقة.



المحور السادس
الفئات السكانية الهشة

المحور السادس - الفئات السكانية الهشة

مع تزايد الاهتمام العالمي بقضايا الفئات السكانية الهشة وكبار السن وانسجاماً مع ما ورد في دستور جمهورية العراق، تتبنى هذه الوثيقة اهدافا واجراءات تكفل ضمان الرعاية المناسبة مع التركيز على الفئات التي لم يتم الاشارة لهم في باقي المحاور.

أولاً: السكان كبار السن

تبلغ نسبة السكان البالغين ٦٥ سنة فأكثر لعام ٢٠٢١ (٣,٤٪) من سكان العراق. على الرغم من قلة أعداد كبار السن ونسبتهم من مجموع السكان، لا تتوفر برامج للرعاية الصحية الخاصة بهم او برنامج ضمان الشيخوخة الذي يوفر الحماية الاجتماعية لهم حسب احتياجاتهم بالإضافة الى برامج عمل توفر لهم إمكانات فعلية للقيام بأدوار ناشطة في المجتمع وبالحفاظ على حيويتهم وراحتهم النفسية والجسدية.
إن ذلك يستوجب تعزيز السياسات والبرامج والمشروعات الهادفة الى توفير الرعاية اللازمة لفئة كبار السن وفقاً لما نص عليه دستور العراق ٢٠٠٥ بالمادة ٢٩ "الاسرة اساس المجتمع وتحافظ الدولة على كيانها وقيمها الدينية والأخلاقية والوطنية، وتكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة". وما جاء بالمادة ٣٠ "تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حال الشيخوخة او المرض او العجز عن العمل او التشرد او اليتم او البطالة وتعمل على وقايتهم من الجهل والخوف والفاقة وتوفر لهم السكن والمناهج الخاصة لتأهيلهم والعناية بهم، وينظم ذلك بقانون".

الأهداف

١. تغطية شاملة لفئة كبار السن المشمولين بأنظمة الحماية الاجتماعية على اسس منصفة.
٢. زيادة عدد المؤسسات المعنية بتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية لكبار السن ودور الايواء وضمان التغطية المكانية المناسبة، ورفع كفاءة ادائها.
٣. تقديم الدعم للأسر والمجتمعات والمنظمات الراعية لكبار السن.
٤. توجيه الاستثمار في خبرات كبار السن لتعزيز التواصل بين الاجيال والدعم المعنوي لهم.

الاجراءات

١. ضمان تنفيذ القوانين ذات الصلة بكبار السن تنفيذاً لمواد الدستور.
٢. ضمان توفير قاعدة بيانات لفئة كبار السن التي تعزز عمل انظمة الحماية الاجتماعية.
٣. ضمان توفير الخدمات والمستلزمات الصحية والطبية لكبار السن ضمن قانون الضمان الصحي.
٤. اعداد سياسة وطنية لرعاية كبار السن.
٥. تشجيع منظمات المجتمع المدني على تطوير البرامج والانشطة التي تساهم في دمج كبار السن في المجتمع لإشراكهم في مجالات التعليم والتدريب ونشر الوعي الصحي في مناطق سكنهم.
٦. تقليص الفجوة في الحاجة من المؤسسات المعنية بتقديم الخدمات لفئة كبار السن والعمل على وضع الخطط الاجرائية اللازمة لسدها.
٧. متابعة المحالين الى التقاعد والتنسيق مع الجهات المعنية لتوفير قاعدة بيانات حول الخبرات والكفاءات من كبار السن المتقاعدين للاستفادة من خبراتهم في تعزيز عمل المؤسسات.
٨. اعداد وتطوير برامج خاصة لتقديم وتوفير الدعم للعوائل الراعية لكبار السن.
٩. التعرف على المشكلات النفسية والاجتماعية والحاجات الأساسية لكبار السن لغرض تقديم البرامج الإرشادية التي تلائمهم في هذه المرحلة العمرية.

ثانياً: السكان ذوو الاعاقة والاحتياجات الخاصة

أكدت اهداف التنمية المستدامة على اهمية ادماج ذوي الاعاقة في المجتمع والتنمية، والتمتع بكامل حقوقهم. فالفرصة الديموغرافية للتنمية لا تتحقق دون ان يتمتع الجميع بالكرامة والحقوق وتوفير فرص العمل اللائق. تشير المادة ٣٢ من الدستور العراقي ٢٠٠٥ " ترعى الدولة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، وتكفل تأهيلهم بغية دمجهم في المجتمع، وينظم ذلك بقانون".

تشير أحدث المؤشرات الإحصائية الى ان حوالي ٥,٢٪ من السكان (٢,١ مليون نسمة تقريباً) يعيشون بإعاقة كاملة أو جزئية نتيجة أكثر من اربعة عقود من القمع في ظل النظام الدكتاتوري، والحروب والعمليات الارهابية والصراعات السياسية والظروف البيئية والصحية والاجتماعية، وغيرها.

الأهداف

١. توفر المعلومات المتعلقة بذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.
٢. تحقق توسع في نشر الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.
٣. صدور تشريعات وقوانين او تعديل المعتمد منها لدعم برامج تنمية وتأهيل ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة.

الاجراءات

١. تحديث قاعدة معلومات عن ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة وضمان استمراريتها، من حيث الحجم والخصائص والاحتياجات.

٢. قيام الجهاز المركزي للإحصاء بتضمين فقرة حول ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة في استمارة التعداد العام للسكان.

٣. تأهيل وتدريب ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة ببرامج نوعية متخصصة لإدماجهم في المجتمع.

٤. توفير المدارس والمؤسسات الصحية الخاصة لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة بما يستجيب الى احتياجاتهم الفعلية ويضمن حمايتهم.

٥. توفير الخدمات الصحية المناسبة لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، ونشر التوعية الصحية في ضرورة الاهتمام بصحتهم.

٦. زيادة الدعم المقدم الى ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في الموازنة العامة للدولة.

٧. اعتماد حملات توعية يتم تبنّيها من قبل منظمات المجتمع المدني بهدف إدماج ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في المجتمع ومناهضة الإقصاء الذي يتعرضون له.

٨. مراجعة القوانين والتشريعات والقرارات الصادرة بشأن هذه الشريحة وإلزام الجهات ذات العلاقة بتنفيذها.

المحور السابع
السكان والتغيرات المناخية

المحور السابع – السكان والتغيرات المناخية

تسبب التغير المناخي في حدوث تغيرات خطرة تركت آثارها على صحة الانسان والضغط على الانظمة المنتجة للغذاء وفقدان التنوع البيولوجي وانتشار الامراض. تعمقت هذه الظواهر في ظل غياب العدالة المناخية المرتبطة بالأنشطة البشرية، حيث هناك أكثر من ٥٠ دولة نامية – منها العراق – لم تسهم إلا بـ٧٪ فقط من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. ويعد العراق من بين اكثر ٥ دول تأثراً بالتغير المناخي. لقد عانى العراق لعقود طويلة من التلوث البيئي الناجم عن سياسات النظام الدكتاتوري بما في ذلك تجفيف الأهوار، وتهجير سكانها، وتجريف البساتين، واتلاف الملايين من أشجار النخيل وغيرها خصوصاً في محافظة البصرة؛ وكذلك التلوث البيئي الناجم عن الحروب واستخدام الأسلحة المحرمة فيها، والحصار، وحبس حصص العراق المائية خلافاً للاتفاقيات والقوانين الدولية؛ واثار كل ذلك على السكان وحركتهم.

الأهداف

١. ضمان العلاقة الايجابية بين الانشطة السكانية والبيئية بما يعزز من استدامتها والتحول الى الاقتصاد الاخضر.
٢. تعزيز مطالبات العراق بحقوقه الدولية المشروعة المتعلقة بالمياه، والبيئة.
٣. تعزيز مطالبات العراق بإنصافه كدولة من أكثر المتضررين واقل الملوثين المساهمين في ظاهرة الاحتباس الحراري، بما يسهم في تحسين أوضاع السكان وبناء البنى التحتية المستدامة والتنمية الخضراء بدعم دولي معنوياً ومادياً.
٤. تبني خيارات أنظف وأكثر استدامة لتوفير الامدادات بالطاقة المتجددة وخدمات النقل الصديقة للبيئة وضمان تخفيض مصادر الطاقة المسببة للتلوث.
٥. تحسين نظم الانذار المبكر بالظواهر البيئية عالية التأثير والمسببة للأمراض المعدية وضمان حماية الفئات السكانية الاكثر هشاشة.
٦. دعم النظم الغذائية والصحية المرنة ونظم الحماية الاجتماعية لتعزيز الصمود للتخفيف والحد من تأثير التغيرات المناخية والبيئية.
٧. توفير قاعدة بيانات حول السكان وتأثيرات التغيرات المناخية.

الاجراءات

١. وضع معايير الاداء البيئي السليم ضمن اجراءات المتابعة والتقويم في مختلف مفاصل العمل.

٢. تحشيد جهود المعنيين بالتنمية المستدامة لتعزيز العمل المناخي، وإنصاف العراق كدولة من أكثر المتضررين واقل الملوثين المساهمين في ظاهرة الاحتباس الحراري، بما يسهم في تحسين أوضاع السكان وبناء البنى التحتية المستدامة والتنمية الخضراء بدعم دولي معنوياً ومادياً.

٣. تعزيز دور الحكومات المحلية في العمل المناخي المعزز للصحة ضمن إطار اتفاقية الامم المتحدة الاطارية.

٤. رصد التقدم المحرز في مجال دراسة تأثيرات التغيرات المناخية والابلاغ عنها رسمياً.

٥. إزالة الحواجز التي تعترض سبل الاستثمار في التكيف مع آثار تغير المناخ.

٦. تطوير النظم الصحية القادرة على الصمود ومرافق الرعاية الصحية الذكية مناخياً.

٧. اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتوسع في المناطق الخضراء للحد من التصحر والتلوث البيئي.

٨. اجراء مسوح احصائية حول السكان وتأثيرات التغيرات المناخية مصنفة حسب العمر والجنس.



المحور الثامن
الهـــجـــــرة

المحور الثامن - الهجرة

شهد العراق على مدى العقود الماضية حراكاً سكانياً مهماً، وفي العديد من الفترات اتسم بارتفاع وتائره وتوسع تداعياته. وقد شمل هذا الحراك سياسات النظام الدكتاتوري السابق في التهجير القسري والتسفير والتغيير الديموغرافي، كما شمل الهجرة الداخلية من الريف الى الحضر ومن المدن الصغرى الى المدن الكبرى، وموجات النزوح الكبيرة لسكان المحافظات التي احتلتها التنظيمات الارهابية في منتصف العقد الماضي.

وتتعدد اسباب الهجرات حسب الفترات وانواع الهجرة وتتمثل في بعض الفترات بسياسات النظام الدكتاتوري لأغراض التغيير الديموغرافي بدوافع سياسية وعنصرية وطائفية بينما كانت في فترات اخرى لعوامل بيئية او اقتصادية وتردي الاوضاع المعيشية لسكان بعض المناطق، كما تتمثل في ارتفاع عوامل العنف وضعف الأمن وتأثير عوامل التغيرات المناخية في عدد من المناطق مما دفع قسماً من سكانها الى الانتقال الى مناطق اخرى بحثاً عن مزيد من الأمن المعيشي والامان. كما شمل تهجيراً لإعداد مهمة للسكان داخل العراق تركت آثارها السلبية في اللجوء الى احزمة المدن الفقيرة وهجرة كثيفة الى خارج العراق منها هجرة بعض الأقليات.

أولاً: الهجرة الداخلية

تعد الهجرة من الريف الى الحضر احدى اهم مظاهر الحراك الجغرافي السكاني في العراق خلال الثمانينات وما قبلها، حيث تراجعت نسبة سكان الريف من ٣٦٪ عام ١٩٧٧ الى ٣٠٪ عام ٢٠٢١ وتم ذلك لصالح سكان الحضر والمدن الكبرى منها بالأخص. ولا شك ان من أهم اسباب هذا الحراك السكاني هو الحروب وسياسات تجفيف الاهوار وتردي الأوضاع المعيشية لسكان الريف وضعف الخدمات الاجتماعية والصحية وغيرها، كما لعبت عوامل التغيرات المناخية كالتصحر والتعرية والجفاف دوراً كبيراً في دفع سكان الريف للنزوح حيث نزح أكثر من (٧٣٧٧) عائلة للفترة من (٢٠١٩-٢٠٢١). ولازالت أوضاع الريف والقطاع الزراعي عامة غير مشجعة على استقرار سكانها بسبب تدهورها واصبحت عوامل طاردة ومحفزة للهجرة.

كما أن للأوضاع الامنية دوراً كبيراً في الهجرة اذ واجه العراق ظروفاً صعبة خلال العقود الماضية، ومنها العقد الماضي حيث أدت احداث احتلال التنظيمات الارهابية لمساحات واسعة من ارض العراق الى نزوح وتهجير أكثر من (٨٩٢,٣١١) عائلة (حوالي خمسة ملايين مواطن) الى مناطق اخرى في بيئة عيش غير لائقة تركت آثارها الصحية والاجتماعية والنفسية عليهم. وعلى الرغم من أن غالبية النازحين عادوا الى مناطق سكناهم إلا ان متابعة شؤونهم وتحسين احوالهم يعد امراً ملحاً.

الأهداف

١. تحقق الأمن الانساني بما يعزز استقرار السكان.
٢. وضع العلاجات الكفيلة بتخفيف الاثار المترتبة على سياسات التغيير الديموغرافي التي تمت ابان النظام السابق، وانصاف المتضررين من تلك السياسات.
٣. تبني سياسات اقتصادية وتنموية ذات أثر ايجابي على خفض معدلات الهجرة الداخلية واستقرار السكان والحد من التغيرات الديموغرافية الناتجة عن الحراك السكاني.
٤. العودة الطوعية والآمنة للنازحين والمهجرين الى مناطق سكناهم الاصلية، ومعالجة الآثار التي ترتبت على النزوح.
٥. ضمان استقرار النازحين واندماجهم في المجتمعات المستضيفة.

الاجراءات

١. توفير التسهيلات الادارية والتنظيمية والقانونية للمهجرين الراغبين في العودة والاستقرار في أماكن اقامتهم الأصلية.

٢. دعم متطلبات التنمية الريفية وتشجيع الاستثمار الزراعي والحيواني وتوفير الخدمات الزراعية بما يؤمن استقرار سكان الريف وتنمية مناطقهم.

٣. إعطاء الأولوية في تنفيذ الاستراتيجيات التنموية الوطنية لسكان الأرياف والمناطق النائية وسكان الأحياء الفقيرة في المدن والسكان المهجرين.

٤. تفعيل اجراءات اعادة النازحين وحسم الاجراءات الحكومية اللازمة لملف التعويضات بعدالة وانصاف.

ثانياً:الهجرة الى الخارج

تعددت وتنوعت اسباب هجرة العراقيين الى الخارج لأسباب تتباين حسب الفترات الزمنية منها سياسية وامنية واقتصادية واجتماعية وضعف احترام حقوق الانسان؛ وخصوصاً السياسات القمعية للنظام الدكتاتوري السابق والحصار في الربع الأخير من القرن الماضي؛ وكذلك ضعف الأمن وانتشار مظاهر العنف عامة.

لا توجد مصادر دقيقة حول حجم الهجرة العراقية الى الخارج، وتفيد البيانات المتوفرة ان اعداد الجالية العراقية بالمهجر تقدر بـ ٣,٧مليون لعام ٢٠٢١. ورغم عودة قسم من المهاجرين الى العراق إلا ان هذه الاعداد مازالت متواضعة.

من أبرز التحديات التي تطرحها هجرة العراقيين الى الخارج هي هجرة الكفاءات وبشكل خاص هجرة العاملين منهم في القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والبحث العلمي لما لها من تأثير سلبي عالٍ على أداء وفعالية هذه القطاعات التي تمثل عصب التنمية والمورد الرئيس لتطوير خصائص قوة العمل، والنخبة بمن فيهم رجال الأعمال والتي تستدعي ايلاءها الاولوية في السياسة السكانية والتنموية عامة لما يمثله من بعد و واجب الدولة في التواصل وضمان حقوق المهاجرين والحفاظ عليها رغم هجرتهم الى خارج البلد.

الأهداف

١. دعم العراقيين في الخارج وحفز العودة الطوعية وتوفير سبل اعادتهم الى بلدهم لا سيما اصحاب الكفاءات.
٢. ضمان استقرار السكان وتقليل معدلات الهجرة الى خارج العراق لتحقيق الامن الانساني واشاعة السلام.
٣. تعزيز التفاعل مع الكفاءات ورجال الاعمال في المهجر وتوسيع مشاركتهم في جهود التنمية.

الاجراءات

١. تحقيق الامن الانساني وضمان مجتمعات امنة لإشاعة السلام.
٢. تذليل معوقات عودة المهاجرين وبذل الجهود لإعداد خارطة طريق للعودة الطوعية للمهاجرين تضمن اعادة اندماجهم في المجتمع.
٣. أعداد برنامج وطني متكامل يهدف الى تعزيز اواصر العلاقات مع الجاليات العراقية بالمهجر والتركيز على تفعيل مشاركة الكفاءات المهاجرة في التنمية في إطار شراكة واسعة مع الاطراف الوطنية ومع الجهات المعنية بدول اقامة الجاليات.
٤. مسح واحصاء عدد العراقيين في المهجر واعداد قاعدة بيانات عنهم وخصائصهم ومؤهلاتهم.
٥. توفير وتفعيل الاطر والحوافز القانونية والادارية والمؤسسية والمالية لحوكمة عودة المهاجرين وتعزيز العائد الاقتصادي من خلال التحويلات المالية إلى داخل العراق من العاملين في الخارج.
٦. دعم القنصليات ببلدان المهجر بما يمكنها من تحسين الخدمات المقدمة للجاليات واللاجئين العراقيين وتيسير إعادة اندماج العائدين منهم الى العراق اضافة الى توفير فرص اللقاء والتشاور مع الكفاءات ورجال الاعمال.
٧. إعطاء الأولوية في تنفيذ الاستراتيجيات التنموية الوطنية لسكان الأرياف وسكان الأحياء الفقيرة في المدن والسكان المهجرين قسرياً.



المحور التاسع
السـكـــن

المحور التاسع – السكن

يعد توفير الوحدات السكنية اللائقة عنصراً اساسياً لحياة كريمة باعتبارها سلعة اجتماعية تستجيب للاحتياجات الاساسية للسكان، فرفاه الأفراد والاسر يعتمد على النمو المستقر والتحسن في تأمين الاحتياجات الكمية والنوعية للسكن اللائق، ويعمل على توفير سبل الاستدامة والبقاء لمجتمع منتج قادر على الحركة والانتقال من مكان الى آخر بما يتفق مع الخصائص السكانية المتغيرة والاستجابة لاحتياجات المواطنين، لاسيما في ظل ارتفاع معدلات الاكتظاظ السكاني بسبب ارتفاع متوسط حجم الاسرة الذي يزيد عن خمسة افراد. وتشير التقديرات ذات الصلة بالإسكان ان هناك حاجة الى ما يقارب ثلاثة ملايين وحدة سكنية لغاية عام ٢٠٣٠.

الأهداف

١. وحدات سكنية لائقة للأسر الأكثر احتياجا ومعالجة ظاهرة السكن العشوائي.
٢. تحقق تحسن واضح في الخدمات الاساسية والبنى التحتية.

الاجراءات

١. توفير السكن المناسب للأسر الفقيرة والاكثر احتياجا خاصة ذوي الاحتياجات الخاصة والارامل مع ايلاء اهتمام خاص بالأسر التي تعيلها نساء.
٢. العمل على الحد من انتشار الأحزمة الفقيرة للمدن (العشوائيات) وإعادة توطين سكانها في مواقع سكنية لائقة وتوفير الخدمات بما يحقق العيش الكريم.
٣. توفير التسهيلات والحوافز للقطاع الخاص وأصحاب المشاريع لتنفيذ مشاريع كبرى للسكن تهدف الى تامين مساكن مناسبة لمحدودي الدخل.
٤. الاستمرار بدعم برامج توفير القروض للمواطنين التي تسهل على المواطن تأمين حصوله على السكن المناسب.
٥. العمل على توفير البنى التحتية الاساسية للمساكن المتمثلة بالماء والكهرباء والصرف الصحي ومد الطرق وسد الفجوات المكانية على المستوى المحلي والوطني.

المحور العاشر
القيم والتماسك المجتمعي

المحور العاشر – القيم والتماسك المجتمعي

ان الاسرة العراقية ما زالت تحتفظ بأواصر متينة وقد ظلت عنواناً بوصفها الخلية الاجتماعية التي يعيش في كنفها افرادها، وتسود معاني الطاعة والاحترام والمودة بينهم. ان الحفاظ على البنيان الاسري والتماسك المجتمعي ظل يشكل دعامة أساسية لبناء المجتمع. كما يتصف المجتمع العراقي تاريخياً بالتماسك واحترام القيم الاجتماعية والدينية الأصيلة. وقد أكد دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ على ذلك في المادة ٢٩ من أن " الاسرة أساس المجتمع وتحافظ الدولة على كيانها وقيمها الدينية والأخلاقية والوطنية ".

تركت الظروف السياسية والأمنية التي سادت على مدى العقود الماضية، وخصوصاً سياسات النظام الدكتاتوري السابق، آثارها على بنية المجتمع. وكان من أبرز التحديات ما يواجه المجتمع إزاء مفاهيم الولاء والمواطنة. إذ أن الشعور بالانتماء يقترن من وجهة نظر الافراد احياناً بالحقوق والحريات الأساسية وعدم التهميش، وتامين متطلبات العيش اللائق ومنها تأمين العمل المستدام.

ان إشاعة القيم الوطنية والأخلاقية التي أكد عليها الدستور تقتضي تظافر جهود مفاصل الدولة المختلفة ومنها المجتمع نفسه. كما ان مواجهة موجات التصدع المجتمعي تقتضي معالجة المخاطر التي سادت بعد سلسلة من الصراعات والتحديات السياسية والقومية والدينية والطائفية التي لم يجر أحيانا الالتفات اليها في وقتها بمعالجات حقيقية وصادقة.

وقد عمقت من مخاطر هذه التحديات موجات الإرهاب وإثارة النزاعات الطائفية التي استغلت التنوع الاجتماعي والثقافي والديني، الذي يمثل عنصر قوة في المجتمع العراقي، بخلط متعمد للأوراق، أحدث بعض التصدع في البنية الوطنية مدة من الزمن. اذ تواجه الاسرة والمجتمع العراقي مصاعب وتحديات جديدة تتمثل ببروز بعض الظواهر الاجتماعية السلبية مثل تعاطي وتجارة المخدرات، والانتحار، وتضخيم المشاكل الاسرية التي تصل في بعضها الى حد القتل، وزيادة حالات الطلاق، وظاهرة عمالة الأطفال بشكل واسع.

الأهداف

١. ترسيخ القيم وتعزيز اسس التماسك الاسري والمجتمعي داخل المجتمع العراقي والاسر العراقية.
٢. اعادة الثقة بين الدولة والمجتمع من خلال بناء عقد اجتماعي جديد يعزز روح المواطنة.
٣. تمتين العلاقات الاسرية والمجتمعية وإشاعة روح المواطنة توجهاً وسلوكاً لمفاصل المجتمع المختلفة.
٤. تقوية قنوات التضمين الاجتماعي للفئات الهشة والمهمشة مما يعزز من اواصر الانتماء والولاء والمواطنة.

الاجراءات

١. انشاء مراكز للإرشاد الاسري والاستشارات الاجتماعية والنفسية لتنمية العلاقات بين افراد الاسرة وتحسين التواصل بينهم، وتقوية أواصر المجتمع.
٢. اعداد مدونة وطنية لمنهج بناء عقد اجتماعي جديد.
٣. بناء برامج توعوية هادفة لاستنهاض روح المواطنة وتفعيل مظاهر التماسك الاسري والمجتمعي ومعالجة الآفات الاجتماعية ومظاهر الشعور بالاغتراب.
٤. العمل على استثمار وسائل التواصل الاجتماعي استثماراً حقيقياً في نشر رسائل المحبة والالفة ونبذ الدعوات المغرضة التي تفكك المجتمع أكثر مما تشده.
٥. تعظيم دور منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية في المناصرة بما ينسجم مع الدستور والقانون وثوابت المجتمع العراقي وقيمه، وكسب تأييد الرأي العام بإرساء تلك القيم والثوابت وتعميق روح المواطنة ونبذ العادات والتقاليد المخالفة للدستور والقانون وثقافة المجتمع العراقي الاصيلة.



المحور الحادي عشر
المناصرة والتثقيف السكاني

المحور الحادي عشر- المناصرة والتثقيف السكاني

بُنيت هذه الوثيقة في ضوء الاهداف العامة والفرعية لمحاورها التي تعبر عن رؤية جرى بناؤها بمنهجية مؤسسية، وبإدارة جهد حكومي من الجهات المنضوية تحت مظلة اللجنة الوطنية للسياسات السكانية. غير ان تحقيق تقدم على طريق مسارات المحاور الاساسية التي تضمنتها تلك الوثيقة يقتضي صياغة شراكات مستدامة بين جهات عدة اهمها، مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص الوطني والمنظمات الدولية. تتبنى الوثيقة رؤيةً واهدافاً ومحاور تناصر الاجراءات التي تعد جزءً مكملاً لبنود الوثيقة.

تنطوي عملية الترويج على اعداد خطة اعلامية تثقيفية توعوية والاستفادة من تطور تقنيات الاتصالات لتعزيز التواصل المجتمعي من جانب وترويجية للمهام الاجرائية من جانب اخر وتحديد الجهات المستهدفة، ومستوياتها الاجتماعية والثقافية وتحديد مدى نطاق الاستهداف. ويقتضي ذلك تحديد متطلبات الدعم المالي للخطط الاعلامية والجهات الشريكة والداعمة.

وفي إطار عملية تنفيذ بنود الوثيقة لابد من حوكمة داخلية ضمن أطر مؤسسية تشريعية بدعم مالي حكومي ومشاركات طوعية، فضلاً عن الدعم الفني والاستشاري وطنياً ودولياً. ان ذلك يتطلب صياغة برامج رصينة في التقويم والرصد والمتابعة من قبل اللجنة الوطنية للسياسات السكانية استناداً الى المتبنيات الوطنية لهذه الوثيقة وفي مقدمتها اهداف رؤية العراق للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ ذات الصلة بأوضاع السكان، والتزامات العراق على المستوى الاقليمي والدولي ومنها بشكل خاص رصد اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، والتزامات العراق في بيانه الرسمي المعلن في قمة نيروبي للسكان والتنمية ٢٠١٩. وفي هذا الإطار يعد تطوير النظام الاحصائي وتأمين منظومات من المعلومات والمؤشرات الاحصائية ومنها بشكل خاص تنفيذ التعداد العام للسكان الاساس الذي تبنى عليه قاعدة البيانات للرصد والمتابعة والتقويم القائم على الادلة.

الأهداف

١. ضمان الترويج لفعاليات التعريف بالسياسات السكانية وتبنيها حكوميا ومجتمعيا.

٢. تحقق خطط توعوية وتثقيفية في المجتمعات المحلية لمواضيع الوثيقة، مع إيلاء اهمية لمجالات التعليم والصحة الانجابية ومناهضة العنف ضد المرأة.

٣. تحقق تقدم ملموس في تغيير المواقف والاتجاهات والسلوك ازاء القضايا السكانية بما يدعم اهداف ومحاور السياسة السكانية.

الاجراءات

١. تنفيذ برامج توعوية واسعة للسياسة السكانية بمحاورها المختلفة بالاستفادة من تقنيات الاتصالات المتعددة.

٢. صياغة برامج مجتمعية للتنسيق مع منظمات المجتمع المدني لضمان تبني اهداف السياسة السكانية والاجراءات الواجب تبنيها تحقيقا لهذه الاهداف.

٣. تعزيز دور الجهات المؤثرة في المجتمع، بما فيهم الأكاديميين والمؤسسات الدينية والشبابية والقطاع الخاص، في تحقيق اهداف السياسة السكانية.

الخاتمة

تتبنى اللجنة الوطنية للسياسات السكانية وضع آلية للرصد والتقويم والمتابعة لقياس التقدم المحرز في الاهداف السكانية المتبناة والاجراءات المعتمدة في الوثيقة والوقوف على التحديات والعقبات والفجوات التي تواجه تنفيذ اجراءات الوثيقة وتقوم برفع تقارير دورية منتظمة الى المجلس الاعلى للسكان لاتخاذ القرار بشأنها.

مؤشرات الوضع الديموغرافي في العراق وغايات التنمية المستدامة ٢٠٣٠

ت	المؤشـــــــــــر		قيمة المؤشر مع إطلاق الوثيقةالوطنية ٢٠١٣	قيمة المؤشر الحالية ٢٠٢٢	المؤشر المستهدف لعام ٢٠٣٠
١	عدد سكان العراق مليون نسمة		٣٣	٤١,٢	٥١,٢
٢	معدل النمو السكني للسكان (%)		٢,٥	٢,٥٣	٢,٢٥
٣	معدل الولادات الخام (لكل ألف نسمة)		٣٦	٢٧,٦	٢٧
٤	معدل الوفيات الخام (لكل ألف نسمة)		٤,٥	٤,٥	٤
٥	معدل وفيات الاطفال الرضع (لكل ألف ولادة حصة)		١٧,٩	١٧,٨	١٦,٥
٦	معدل وفيات الاطفال دون الخامسة (لكل ألف ولادة حية)		٢٢,٥	٢١,٨	١٨,٣
٧	توقع الحياة عند الولادة (سنة)	ذكور	٧١,٤	٧١	٧٣,٩
		اناث	٧٤,٥	٧٤,١	٧٤,٥
		اجمالي	٧٢,٩	٧٢,٥	٧٤,٢
٨	نسبة السكان الحضر الى مجموع السكان (نسمة)		٦٩,٤	٦٩,٩	٦٩,٩
٩	التركيب العمري للسكان	١٤-٠	٤١,٥	٣٧,٥	٣٦,١
		٦٤-١٥	٥٦,٤	٥٩,٢	٦٠,٣
		٦٥ فأكثر	٣,١	٣,٥	٣,٦
١٠	موقع العراق من مرحلة الهبة الديموغرافية نسبة السكان في سن العمل للفئة العمرية (١٥-٦٤)		٥٦,٤	٥٩,٢	٦٠,٣
١١	متوسط العمر عند الزواج للنساء بعمر ١٥ سنة فأكثر		٢٢,٨	٢٠,٩	٢٢
١٢	نسبة النساء المتزوجات قبل عمر ١٨ سنة (%)		٢١,٧	٢٥,٥	١٠
١٣	معدل الخصوبة الكلي (طفل لكل امرأة)		٤,٤	٣,٣	٢,٣
١٤	معدل خصوبة الفتيات (١٥-١٩) (%)		٨٢,٤	٧٠	٣٥
١٥	نسبة استخدام وسائل تنظيم الاسرة (مولود لكل ألف فتاه)		٥٢,٥	٤٣,٥	٩٠
١٦	معدل الانجاب للنساء المتزوجات والمطلقات والارامل بعمر ٤٥ سنة فأكثر		٥,٣	٤,٢	٣,٣
١٧	متوسط حجم الاسرة (عدد)		٦,١	٥,٧	٥

ت	المؤشـــــــــــر		قيمة المؤشر مع إطلاق الوثيقةالوطنية ٢٠١٣	قيمة المؤشر الحالية ٢٠٢٢	المؤشر المستهدف لعام ٢٠٣٠
١٨	معدل الاعالة العمري (لكل مائة فرد)		٧٤	٧٠	٦٦
١٩	نسبة السكان النشطين اقتصاديا (١٥ سنة فأكثر)	ذكور	٧٣,٦	٦٨	٧٠
		اناث	١٣,٥	١٠,٦	٢٠
		اجمالي	٤٢,٩	٣٩,٥	٤١
٢٠	معدلات البطالة بعمر (١٥ سنة فأكثر)	ذكور	٩,٩	١٤,٧	١٠
		اناث	٢٢,٦	٢٨,٢	١٤
		اجمالي	١١,٩	١٦,٥	١١
٢١	نسبة الاطفال بعمر (٥-١٧) سنة المنخرطين في سوق العمل.	ذكور	٧,٣	١٠,٢	٣,٦
		اناث	٥,٤	٤,٣	١,٢٥
		اجمالي	٦,٤	٧,٣	٣,٦
٢٢	نسبة النساء اللاتي يتعرضن لأي شكل من اشكال العنف من قبل الزوج		٤٦	٢٩,٢	١٥
٢٣	معدلات الالتحاق بمراحل التعليم.	الابتدائية	٩٤	٨٩	١٠٠
		المتوسطة	٥٧	٦٠	٧٥
		الاعـــــدادية	٢٨	٣٨	٥٠
		الثانوي	٥٨	٦٤	٦٥
٢٤	نسبة حالات الطلاق		٠,٧	١,١	٠,٧
٢٥	نسبة الفقر		١٨,٩	٢٠,٠٥	١٠
٢٦	خط الفقر بالشهر للفرد الواحد بالدينار العراقي		-	١١٧٠٠٠	-
٢٧	خط الفقر باليوم للفرد الواحد بالدينار العراقي		-	٣٩٠٠	-

الـوثيقـة الـوطنيـــة للسياسـة السكانية ٢٠٢٣



